



مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن

تقرير

الخطة الإسرائيلية لضمّ مناطق شاسعة من أراضي الضفة الغربية المحتلّة وتداعياتها

2020

الخطة الإسرائيلية لضم مناطق شاسعة من أراضي الضفة الغربية المحتلة وتداعياتها^١

يهدف هذا التقرير إلى تحليل طبيعة الخطة الإسرائيلية لمصادرة وضمّ أراضي فلسطينية شاسعة تصل إلى ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية، ويستكشف خلفية وتاريخ هذا التخطيط، ويحقق في تداعيات مثل هذه الخطط في حال تنفيذها على الأوضاع الأمنية والإنسانية والاقتصادية والسياسية في فلسطين والمنطقة. كما يناقش التقرير هذه الخطط بناء على صفقة القرن التي اقترحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٨/١/٢٠٢٠. ويقيم التقرير المخاطر والتحديات التي قد تخلقها الخطة في المنطقة مما يؤدي إلى تعقيد الصراع بدلاً من حله. كما يقدم نظرة مركزة لصناع القرار فيما يتعلق بتأثيرات مثل هذه الخطة على الصراع العربي/ الفلسطيني الحالي مع إسرائيل.

المقدمة

يعتبر ضم الضفة الغربية مقارنة عميقة للفكر والاستراتيجية الإسرائيلية فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، فبعد حرب ١٩٦٧ مباشرة وضع وزير خارجية إسرائيل يغغال ألون/ حزب العمل خطة ورؤية لضم غور الأردن وأجزاء كبيرة من الضفة الغربية والسيطرة عليها استراتيجيًا في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٦٧، وأوضح أن الحدود الإسرائيلية يجب أن تمتد إلى جانب نهر الأردن بما في ذلك وادي الأردن وشمال البحر الميت كما هو موضح في الخريطة رقم (٢).

وفي ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٨٠ أعلنت إسرائيل ضم القدس بموجب "قانون القدس الإسرائيلي"، وأعلنتها عاصمة لها، وفي وقت لاحق عام ١٩٨١ تم ضمّ مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية، وقبول السلوك الإسرائيلي بضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية والسورية برفض دولي شامل بما في ذلك الولايات المتحدة.

كما اقترح نفتالي بينيت وزير الاقتصاد في حكومة نتياهو ٢٠١٣-٢٠١٨، ضم جميع المناطق (ج) في الضفة الغربية والتي تشكل ٦١٪ من الضفة الغربية الفلسطينية، وذلك في نيسان/ أبريل ٢٠١٤. ويعد هذا الاقتراح انتهاكاً خطيراً لاتفاقية أوسلو الموقعة عام ١٩٩٣.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، فاجأ نتياهو العالم بإعلانه خطة لضم غور الأردن وشمال البحر الميت إضافة إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة؛ حيث من شأن هذه الخطوة تأكيد وتقنين السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق، ما يعد انتهاكاً لقرار مجلس الأمن الدولي واتفاقيات السلام مع الأردن ومصر والفلسطينيين، وتعد هذه الخطة جزءاً من السياسة والسلوك الإسرائيليين لتغيير الحقائق على أراضي الفلسطينيين، مما قوبل بإدانة عالمية واسعة.

ومما شجع إسرائيل على الإقدام على التوسع في تنفيذ مخططاتها المتعلقة بالضم قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة في ٢٥/٣/٢٠١٩، ثم الاعتراف لاحقاً بالقدس

^١. أعدّ هذا التقرير مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، والشكر الجزيل لمساعد الباحث سعيد اللحام على جهده الأساسي في إعداده.

عاصمة لدولة إسرائيل في ٦/١٢/٢٠١٩. رغم ما واجه هذه الخطوات من رفضٍ عالميٍّ شاملٍ، بما في ذلك قرار جمعية الأمم المتحدة برفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر ٢٠١٧؛ حيث صوتت ١٢٨ دولة لصالح القرار مقابل ٩ دول ضده.

وتأتي خطة الضم الإسرائيلية الجديدة المقترحة متوائمة مع صفقة القرن الأمريكية التي أطلقت في ٢٨ يناير ٢٠٢٠، والتي تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة المتبعة لدى جميع الإدارات الأمريكية السابقة. ويشير هذا التحول والتحيز الكبير للإدارة الأمريكية لصالح الإسرائيليين إلى مدى تأثير المحافظين الجدد والصهاينة المسيحيين في فريق ترامب، والذين يتبنون سرديّة دينية تقضي بتقديم دعم غير محدود لإسرائيل تمهيداً لعودة المسيح. وبسبب ضغوط الإدارة الأمريكية على إسرائيل والناجمة عن الظروف السياسية التي تمر بها الإدارة الأمريكية، وتغيّر أجواء الانتخابات الأمريكية المتأثرة بجائحة كورونا وبالاحتجاجات الواسعة على مقتل المواطن الأمريكي جورج فلويد على يد الشرطة، والتدهور الاقتصادي، تم تأجيل (تعليق) تنفيذ خطة الضم في هذا التوقيت.

أولاً: المناطق المستهدفة بالضم والمصادرة

يأتي الحديث إسرائيلياً بشكل رئيس عن مخطط يستهدف مناطق (ج) من الضفة الغربية بالضم، سواء معظمها دفعة واحدة أو على مراحل، بدءاً من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ومستوطنات القدس الشرقية، إضافة إلى مناطق الأغوار وشمال البحر الميت.

ويأتي مخطط الضم الإسرائيلي الحالي والذي يتناغم مع " صفقة القرن " الأمريكية امتداداً لمخططات ومشاريع إسرائيلية سابقة ونتيجةً لدمج بعضها ببعض، ومن أهم هذه المشاريع:

١- (مشروع يغمال آلون عام ١٩٦٧) والذي يستهدف ضم غور الأردن وتحقيق "مشروع القدس الكبرى" (انظر خريطة رقم ٢).

٢- (مشروع متياهو دروبلس عام ١٩٧٩) وهو مشروع طويل الأمد يهدف إلى إسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية والتوسع في بناء المستوطنات وشرعتها.

٣- (مشروع شارون عام ١٩٨٠) والذي يستهدف ضم معظم الضفة الغربية وتقسيم ما تبقى منها إلى كانتونات من التجمعات السكانية الفلسطينية (انظر الخريطة رقم ١).

٤- (مشروع الأمر العسكري رقم ٥٠ عام ١٩٨٣) والذي يقضي بإنشاء شبكة من الطرق الطولية والعرضية والتي تقسم الضفة الغربية لأجزاء عديدة بهدف السيطرة الأمنية على التجمعات الفلسطينية ومحاصرتها ومنع توسعها المستقبلي، ما يتيح للاحتلال مصادرة المزيد من الأراضي.

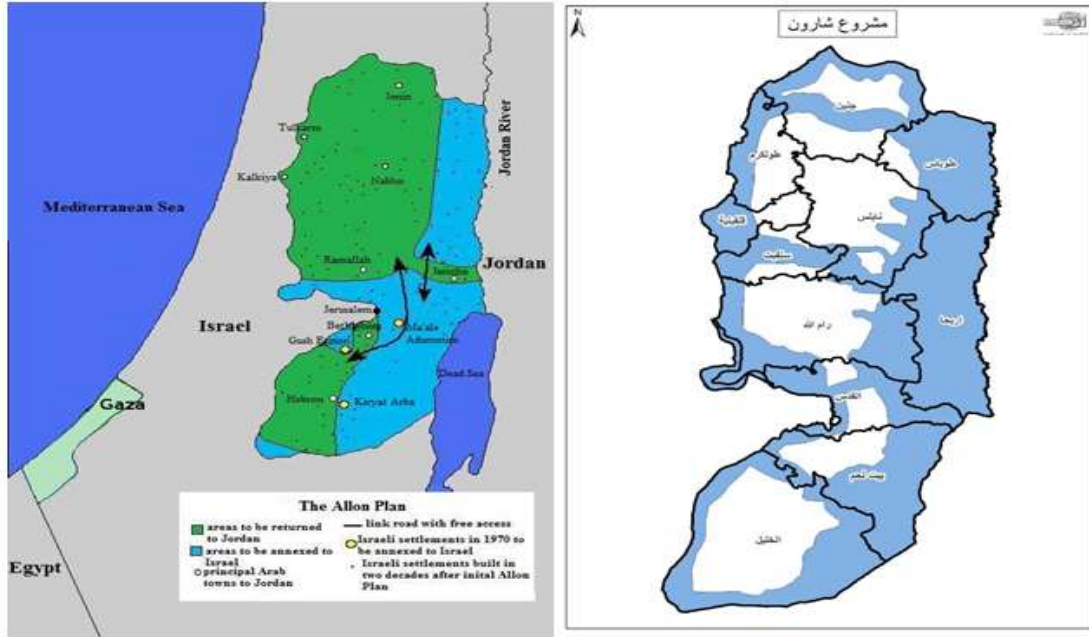
٥- (خطة تبادل الأراضي المأهولة/ خطة ليرمان عام ٢٠٠٤) والتي تهدف إلى ضم جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة في مقابل إلحاق المواطنين العرب في الداخل بالمناطق الفلسطينية.

٦- (مشروع القدس ٥٨٠٠ لعام ٢٠٥٠) والذي تقدم به المستثمر الأسترالي كيفين بيرمستر في عام ٢٠١١. ويهدف المشروع إلى إنشاء شبكة ضخمة من المواصلات وأنفاق المترو وتشديد مطار كبير قرب أريحا،

إضافة إلى العديد من المشاريع والاستثمارات الاقتصادية لجذب مزيد من المستوطنين اليهود إلى القدس لتكريس الأمر الواقع باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل حسب الرؤية الإسرائيلية.

٧- خطة نفتالي بينت عام ٢٠١٤ والتي تدعو إلى ضم كافة مناطق (ج) من الضفة الغربية.

٨- (مشروع القدس الكبرى عام ٢٠١٧) والذي يهدف إلى تهويد القدس والتغيير الديموغرافي فيها، إضافة إلى توسيع حدود بلدية القدس حسب التقسيمات الإدارية الإسرائيلية لتشمل المستوطنات والأراضي المحيطة وتشكل حوالي ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية المحتلة.



خريطة (٢): مشروع ألون عام 1967

خريطة (1): مشروع شارون 1980

وتقسّم الضفة الغربية حالياً إلى ثلاثة أقسام وفق اتفاقات أوسلو وتعديلاتها في مذكرة واي ريفر في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، وحسب الجدول التالي:

المنطقة	نسبتها من الضفة الغربية	السيطرة
(أ)	١٨٪	سيطرة مدنية وأمنية فلسطينية
(ب)	٢١٪	سيطرة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية مشتركة فلسطينية-إسرائيلية
(ج)	٦١٪	سيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية

حيث تخضع المنطقة (ج) للسيطرة العسكرية والمدنية الإسرائيلية الكاملة، وتقضي اتفاقيات أوسلو بانتقالها تدريجياً إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وتشكّل المنطقة (ج) مساحة واسعة من الضفة الغربية بكثافة سكانية قليلة؛ حيث تشكل حوالي ٦١٪ من مساحة الضفة الغربية ما عدا القدس الشرقية المحتلة، ويتواجد فيها حوالي ٤٠٠ ألف مواطن فلسطيني^(٢)، يتوزعون على العديد من التجمّعات الحضرية والقرى الفلسطينية والتجمّعات

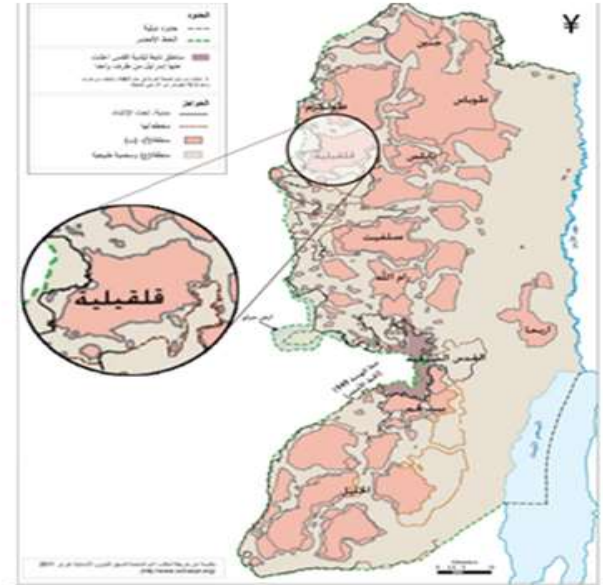
٢. "النتائج الأولية لتعداد العام الثالث للسكان والمسكن والمنشآت ٢٠١٧ في دولة فلسطين"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شوهد في ١١/٦/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/3fiioww>

البدوية، وتعتبر هذه المناطق غنية بموارد الضفة الغربية الطبيعية، وتشمل أكثر من ٨٨٪ من مساحة الأغوار وشمال البحر الميت، كما أنها تحتوي على معظم التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتفصل بين معظم المناطق المصنفة (أ) و(ب)، وقد تحوّل أغلبها إلى جزر معزولة وبعضها إلى سجون لها بوابات بحراسة إسرائيلية، كما هو حال مدينة قلقيلية (انظر الخريطة رقم ٣).

وتطرح "صفقة القرن" التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٨ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٢٠، أن تخضع أكثر من ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ما عدا القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية (انظر الخريطة رقم ٤)، وتتوزع هذه النسبة على مناطق (ج) من غور الأردن وشمال البحر الميت والتي تشكّل حوالي ٢٣٪ من مساحة الضفة الغربية، كما تشمل جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧ ومستوطنات القدس الشرقية، والتي تشكل المساحة العمرانية المشيدة منها حوالي ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتصل مناطق سيطرتها ونفوذها إلى حوالي ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية.



خريطة (٤): مقترح "صفقة القرن" لمناطق إقامة دولة فلسطينية والمناطق التي سيتم ضمها إلى السيادة الإسرائيلية

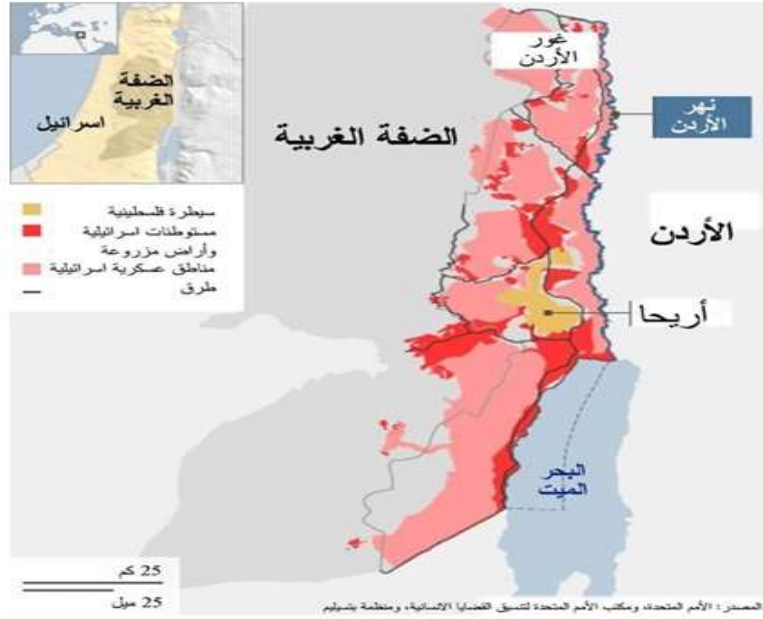


خريطة (٣): التقسيمات الإدارية لمناطق الضفة الغربية (أ) و(ب) و(ج) حسب اتفاقية أوسلو

وقد مهّدت إسرائيل لضمّ هذه المناطق طيلة العقود الماضية منذ عام ١٩٦٧ من خلال مصادرة الأراضي، ومنع رخص البناء وهدم البيوت الفلسطينية، والاعتداء على الأملاك الخاصة للمواطنين، ومنعهم من الوصول إليها، وحرق أشجار الزيتون وتخريب الثمار فيها. كما سرّعت من وتيرة الاستيطان اليهودي فيها خاصة في العقد الأخير، حيث وصل عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة إلى حوالي ٤٧٠ ألف مستوطن إضافة إلى حوالي ٢٢٠ ألف مستوطن يهودي في القدس الشرقية، ما يشكل مجموعه قرابة ٧٠٠ ألف مستوطن يهودي في كامل الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧. ويعارض المجتمع الدولي بناء المستوطنات ويعتبرها غير شرعية (باستثناء الإدارة الأمريكية الحالية)؛ حيث تُعتبر مخالفة للقانون الدولي وتحالف المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها إلى المناطق التي تحتلها.

ثانياً: أهمية غور الأردن

يمتد غور الأردن على طول مجرى نهر الأردن من منطقة بيسان إلى شمال البحر الميت بمحاذاة الحدود الأردنية وبمساحة ١,٦ مليون دونم (انظر الخريطة رقم ٥)، ويشكّل حوالي ٢٧٪ من مساحة الضفة الغربية، ويسكنه قرابة ٦٥ ألف مواطن فلسطيني موزعين على مدينة أريحا و٢٧ قرية زراعية وتجمّعات بدوية متنقلة، كما يتواجد فيه حوالي ١١ ألف مستوطن يهودي يتوزعون في حوالي ٣٧ مستوطنة وبؤرة استيطانية، ويتبع الغور إدارياً لثلاث محافظات فلسطينية، هي نابلس وطوباس وأريحا.



خريطة (5): منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت

وتتمثل أهمية غور الأردن في ما يلي:

- (١) يشكّل نهر الأردن والبحر الميت فاصلاً طبيعياً بينه وبين الأردن في الجهة الشرقية، ما تشكّل السيطرة الإسرائيلية عليه تهديدات استراتيجية على كل من الأردن وفلسطين.
 - (٢) تعدّ الأغوار سلّة غذاء الضفة الغربية، إذ تساهم بقرابة ٦٠٪ من إنتاجها الزراعي، حيث تتمتع ٣٨٪ من مساحتها بأراضٍ زراعية خصبة يستغل المواطنون الفلسطينيون منها ٥٠ ألف دونم، بينما يستحوذ المستوطنون اليهود على حوالي ٢٧ ألف دونم.
 - (٣) تعدّ الأغوار مناطق غنية بمصادر المياه الجوفية والسطحية، ومصادر الطاقة والمراعي والثروة الحيوانية والمحميات الطبيعية والثروات المعدنية.
 - (٤) تعدّ الأغوار والبحر الميت مركزاً مهماً لجذب السياح، خصوصاً في منطقة البحر الميت، إضافة إلى الكثير من المواقع الأثرية فيها.
- وفي الجانب الأمني، يركز الخبراء الأمنيون الإسرائيليون على ما يمثله ضمّ غور الأردن من أهمية لفرض السيطرة على الحدود والأمن ومنع عمليات التهريب وتسلسل "القوات المعادية"، والرد على التهديدات الأمنية القادمة من

وعسكرياً، يرى العسكريون الإسرائيليون أن ضمّ غور الأردن يساعد على معالجة هاجس استراتيجي لإسرائيل يتمثل بفقدانها لـ"العمق الاستراتيجي"، ما يسمح لها بالتصدّي لأي هجوم تتعرض له من الجهة الشرقية، ويوفر لها خط دفاع أمامياً أثناء الحروب التقليدية، نظراً لما يتصف به غور الأردن من تضاريس واضحة تمنح للجيش الإسرائيلي الوقت لتأخير أي هجوم لحين تعبئة جنود الاحتياط، إضافة إلى تصعيب هجوم القوات "المعادية"، خاصة أن إسرائيل بعد ما شهدته في أحداث الربيع العربي لم تعد مطمئنة إلى حالة الاستقرار في المنطقة، وهو ما تؤكده التوصيات العسكرية التي يصدرها بعض الخبراء الإسرائيليين بضرورة عدم الاعتماد في التخطيط الاستراتيجي على الاستقرار الموجود حالياً على الحدود، أو على القدرات التكنولوجية الإسرائيلية المتطورة^(٤).

وقد عكفت إسرائيل على انتهاك الحقوق الفلسطينية في منطقة الأغوار بأشكال مختلفة للتمهيد لتطبيق هذه الأفكار والمشاريع التي كانت مطروحة منذ عقود، حيث هجرت أكثر من ٥٠ ألف مواطن فلسطيني من بيوتهم منذ عام ١٩٦٧، وهدمت آلاف المباني بحجة وقوعها ضمن مناطق عسكرية؛ حيث أعلنت سلطة الاحتلال الإسرائيلي ٥٦٪ من مساحته مناطق عسكرية إسرائيلية، كما تمنع إسرائيل المواطنين الفلسطينيين من أي شكل من أشكال البناء الحضري في مناطق (ج)، وتحرمهم من الوصول إلى حوالي ٨٥٪ من أراضيهم الخاصة. وتسيطر إسرائيل على ٨٥٪ من الآبار الارتوازية، كما تمنع الفلسطينيين من تجديد الآبار الارتوازية القائمة أو حفر آبار جديدة، ناهيك عن منعهم من أي استثمارات صناعية لموارد الأغوار الطبيعية.

ثالثاً: كيفية الضمّ وآثاره المباشرة على المواطنين الفلسطينيين

يجري العمل إسرائيلياً على تجهيز الخرائط (الجديدة) لتشمل الأراضي المنوي ضمّها في هذه المرحلة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الكيان السياسي الإسرائيلي (دولة إسرائيل) وبشكل مشترك مع الجانب الأمريكي، ومن المتوقع أن يتم إعلان الضمّ بإصدار قانون من الكنيست وبدعم أمريكي، لتأكيد السيادة الإسرائيلية عليها حسب قوانين الاحتلال، حتى يصعب التنازل عنها في أي تسوية أو مفاوضات من أي حكومة إسرائيلية مستقبلاً.

ويعني الضمّ أن تخضع هذه الأراضي إلى القوانين الإسرائيلية في كافة المجالات، وأن تدار بشكل مباشر من قبل الحكومة الإسرائيلية ووزرائها وليس من قبل "الإدارة المدنية الإسرائيلية"^(٥)، ما يساهم في تكريس فرض الأمر الواقع فيها، وتنظيم عملية البناء والتوسع الاستيطاني وتطوير البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح المستوطنين اليهود على حساب أصحاب الأرض الفلسطينيين.

3. "Best Line of Defense: The Case for Israeli Sovereignty in the Jordan Valley," Jewish Institute for National Security of America, June 2020, accessed on 14/9/2020, at: <https://bit.ly/2GT8EPT>

٤. أفرام عنبار، "الحدود الأمنية التي يريدها الإسرائيليون"، إسرائيل هبوم، ١٢/٥/٢٠٢٠، شوهده في ١٤/٩/٢٠٢٠، في:

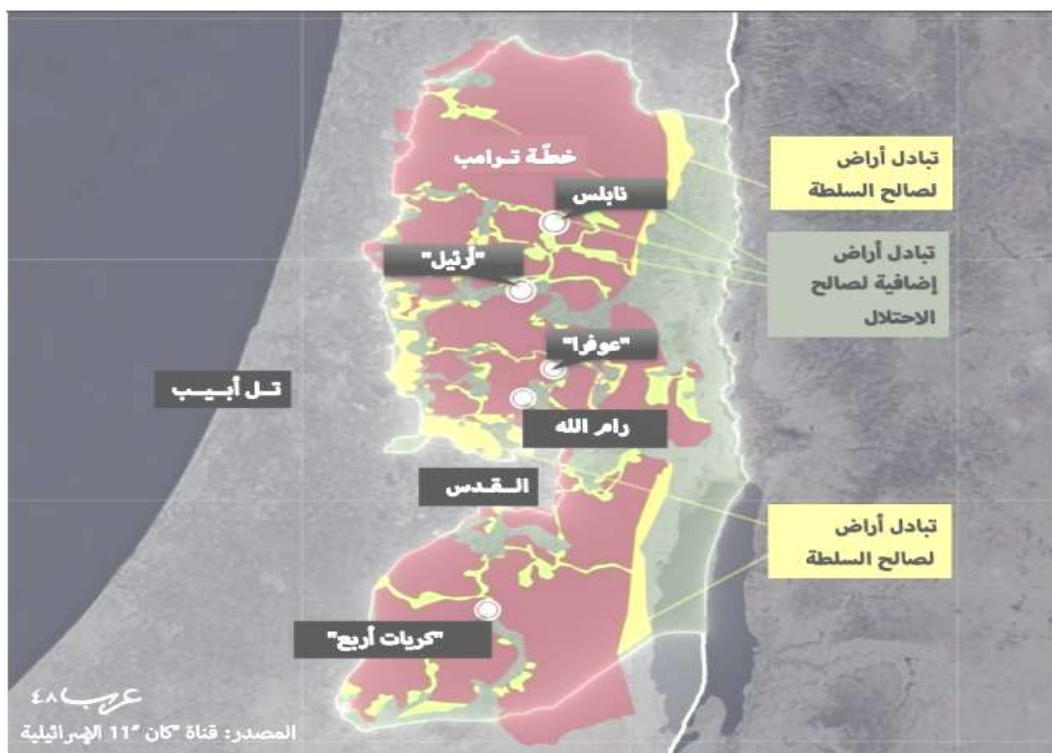
<https://bit.ly/2FE7FCv> (بالعبرية)

٥. الإدارة المدنية الإسرائيلية: هي هيئة الحكم الإسرائيلية التي تسيطر على الضفة الغربية، تأسست عام ١٩٨١ خلفاً للحكم العسكري الإسرائيلي الذي أدار الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

جغرافياً

لا يمكن التنبؤ بدقة بالمساحة التي يشملها الضم في هذا المخطط، غير أنه من المتوقع أن تتراوح ما بين ٣٠-٤٥٪ من أراضي الضفة الغربية، والتي تشكل غالبية مناطق (ج)؛ حيث يطالب مجلس المستوطنات وقادة المستوطنين اليهود صناع القرار الإسرائيليين بالتوسع عن المساحة المقترحة في "صفقة القرن"٦، لتشمل مزيداً من الممرات والطرق الالتفافية والمناطق المحاذية المصنفة بـ"أراضي الدولة" والتي تعدّ مناطق نفوذ للمستوطنات الإسرائيلية (انظر الخريطة رقم ٦). ودلّت أيضاً تصريحات رئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتيناهو فور مباشرة اللجنة المشتركة للخرائط عملها على نيته التوسع في الضم.

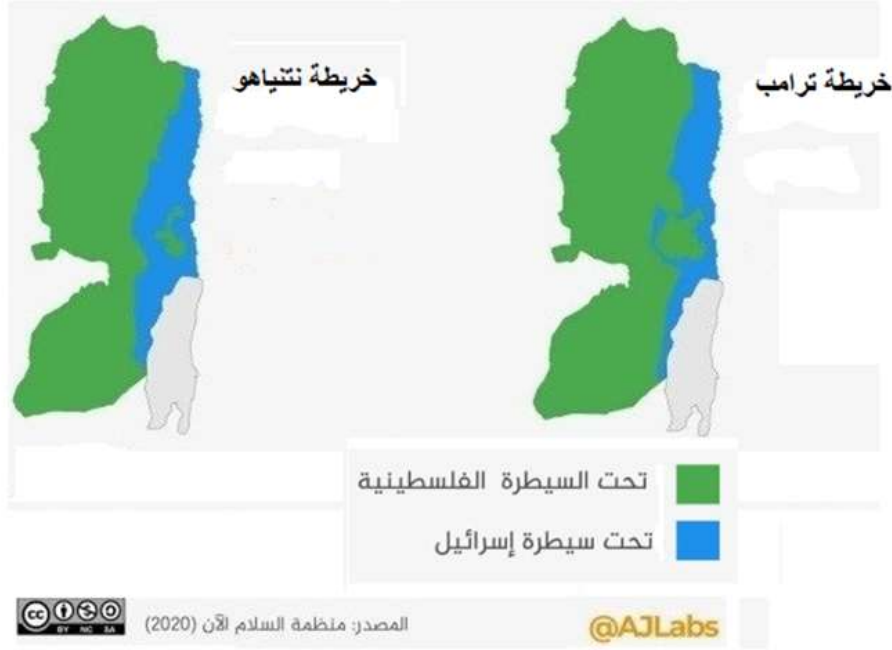
كما يدل على ذلك خريطة ضم غور الأردن التي أعلنها نتيناهو؛ حيث تزيد مساحة الضم فيها عن خريطة "صفقة القرن" التي أعلنها الرئيس الأمريكي ترامب (انظر الخريطة رقم ٧). وتستثني مقترحات ضمّ غور الأردن التجمعات السكانية في مدينة أريحا والتي تقع ضمن مناطق (أ) و (ب) مع بقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية عليها؛ حيث يوجد فيها كثافة سكانية عالية من المواطنين الفلسطينيين.



خريطة (٦): إحدى الخطط الإسرائيلية المسربة التي تقترح أن يشمل الضم مزيداً من الأراضي والطرق لصالح المستوطنات الإسرائيلية

٦. "مجلس المستوطنات يسعى لتوسيع رقعة المناطق التي تشملها خارطة الضم"، i24 news، ٢٦/٥/٢٠٢٠، شوهد في ٦/٦/٢٠٢٠،

ني: <https://bit.ly/377M1jP>



خريطة (7): الفرق بين مساحة ضم غور الأردن بين خريطة (ترامب) وخريطة (نتياهو)

ديمغرافياً

لا يمكن تحديد أعداد المواطنين الفلسطينيين والتجمّعات السكانية الفلسطينية التي ستشملها مناطق الضمّ بدقة قبل الإعلان عن الخريطة النهائية المقترحة من اللجنة الأمريكية- الإسرائيلية المشتركة، وتستعد "الإدارة المدنية" الإسرائيلية للقيام بتعداد سكاني في مناطق (ج) المحتمل ضمّها، لحصر أعداد المواطنين الفلسطينيين فيها^(٧) لتشكيل روايتها الخاصة فيما يتعلق بأعداد المواطنين الفلسطينيين الذي سيضمّ مناطقهم، ومصيرهم والآثار المترتبة عليهم. ويتوقع أن يشمل الضمّ نسبة كبيرة من سكان مناطق (ج)، (يبلغ عدد المواطنين الفلسطينيين في مجمل مناطق (ج) حوالي ٤٠٠ ألف مواطن فلسطيني كما ذُكر سابقاً)، ما يعرّض جزءاً كبيراً منهم لآثار مباشرة قد تصل إلى التهجير لاحقاً إلى مناطق (أ) و(ب)، أو ربما إلى الأردن؛ حيث من المستبعد أن تقوم إسرائيل بمنحهم أي حقوق مواطنة في الدولة الإسرائيلية، ويتوقع أن يكون وجودهم على شكل "رعايا ومقيمين"، وهذا ما أشار له رئيس الحكومة الإسرائيلية نتياهو في تصريحاته، حيث يُمنحون "إقامة" أو "هوية خاصة" على أرضهم وملكياتهم الخاصة، ما يفتح المجال إسرائيلياً لإيجاد مسوّغات قانونية عدّة للانتقاص من حقوقهم المدنية والسياسية، والتضييق عليهم وترحيلهم بشكل تدريجي من خلال ممارسات غير قانونية مثل سحب الإقامة منهم بذرائع متعددة كما طبقت ذلك في القدس الشرقية طيلة ٤٣ عاماً من الاحتلال، سواء إلى المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية أو إلى الأردن.

تتبنى إسرائيل سياسات التطهير العرقي والتغيير الديموغرافي التي تستهدف الوجود العربي في فلسطين منذ تأسيسها عام ١٩٤٨ ولا تزال، واستمراراً لتبنيها شعار القادة الصهاينة التاريخي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، كما عبّر عن ذلك مؤخراً ما تناولته وثيقة "صفقة القرن" عن إلحاق التجمّعات السكانية من المواطنين العرب في منطقة المثلث المحتلة عام ١٩٤٨ وفي بعض مناطق القدس الشرقية/ كفر عقب ومخيم شعفاط، إلى

٧. محمد بلاص، "الاحتلال يستعد لإجراء تعداد سكاني في المناطق المستهدفة بالضم"، الأيام، ٢٠٢٠/٦/١١، شوهد في

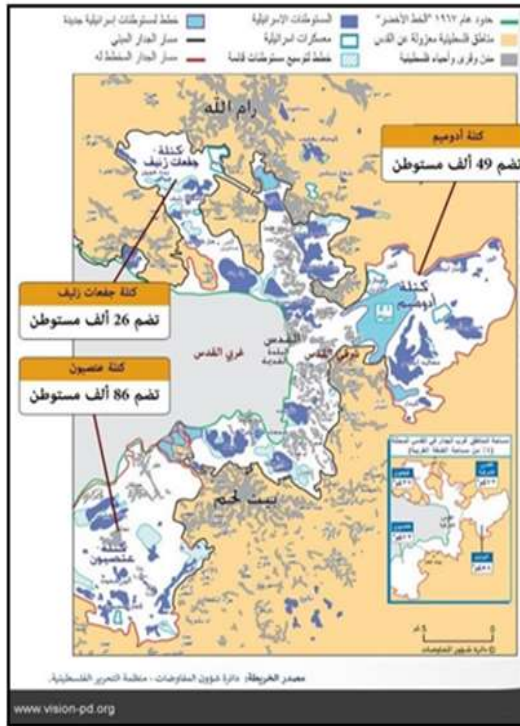
<https://bit.ly/2MU6wY5>، في: ٢٠٢٠/٦/١١

مناطق ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية الباقية بعد الاستيلاءات الإسرائيلية الواسعة، وتعزيزاً للأغلبية اليهودية في المناطق التي تسيطر عليها بنسبة استراتيجية 3:7 لصالح اليهود.

كما يتيح الضمّ تطبيق "قانون أملاك الغائبين" الإسرائيلي (قانون سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧) في المناطق المضمومة بهدف الاستيلاء على أراضٍ واسعة تعود ملكيتها الخاصة لمواطنين فلسطينيين يقطنون خارجها. كما أن ضمّ هذه المناطق من مناطق (ج) سيؤثر على قدرة المواطنين الفلسطينيين على استغلال المناطق المحاذية للمناطق المضمومة من مناطق (أ) و(ب) وإمكانية التوسع فيها، وذلك بذرائع أمنية إسرائيلية لحماية المناطق التي تقع تحت "سيادتها".

القدس والضم

يمنح ضم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة إسرائيل فرصة تكريس "مشروع القدس الكبرى" الإسرائيلي، ومشروع القدس ٥٨٠٠ لعام ٢٠٥٠؛ حيث إن ضم ثلاث "كتل" استيطانية كبرى بمحيط القدس (معاليه أدوميم، جفعات زئيف، غوش عتصيون) يفتح المجال لتوسيع حدود بلدية القدس من جميع الجهات لاحقاً وصولاً إلى غور الأردن، ولتشكل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية على المدى البعيد (انظر الخريطة رقم ٨)، ما يؤدي إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها بشكل كامل، ومنع إقامة عاصمة فلسطينية في القدس مستقبلاً. وتقوم إسرائيل بأعمال البنية التحتية لتنفيذ هذه المشاريع من شق طرق وحفر أنفاق لتصل هذه المناطق ببعضها، كما تسعى إلى تغيير الوضع الديمغرافي للقدس لصالح اليهود وذلك بضم حوالي ١٦٠ ألف مستوطن يهودي في هذه الكتل إلى الحدود الإدارية لبلدية القدس وإخراج حوالي ١٤٠ ألف فلسطيني منها (انظر الخريطة رقم ٩).



خريطة (٩): مستوطنات مشروع القدس الكبرى الإسرائيلي



خريطة (٨): المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية

^٨ الكتلة الاستيطانية: تجمع من المستوطنات المشيدة والطرق والممرات التي تربط بينها ومناطق نفوذها

رابعاً: انعكاسات ضمّ إسرائيل لأجزاء كبيرة من الضفة الغربية

(١) فلسطينياً

يقوّت مشروع الضمّ المقترح الفرصة على إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة الأطراف قابلة للحياة حسبما كان يقدّم للفلسطينيين سابقاً، حتى من اللجنة الرباعية الدولية للسلام، وباكتمال مخطط ضمّ مناطق (ج) وبالسيطرة الأمنية على المناطق المحاذية لها سيصبح ما تبقى من الضفة (أقل من ٣٠٪ من مساحتها) عبارة عن كانتونات ومعازل من مئات التجمعات السكانية المكتظة المعزولة، منزوعة الموارد والمقومات والسلاح، وتحيط بها إسرائيل من كل الجهات، وتتحكم بالحركة فيما بينها، كما تخضع أمنياً وعسكرياً لإسرائيل، وترتهن لها اقتصادياً بشكل كامل. وتتحكّم إسرائيل بمتطلبات الحياة الأساسية فيها من ماء وكهرباء وغذاء، كما يمنع الضمّ أي تواصل جغرافي بين المناطق الفلسطينية وأي دولة عربية مجاورة، ويؤدي ما سبق إلى زيادة معاناة الفلسطينيين وإلى المزيد من التضييق عليهم وسلبهم أبسط حقوقهم حتى بالسفر أو التنقل الداخلي.

وينهي الضمّ مسار مفاوضات أو سلو وأي اتفاقات ذات صلة عملياً؛ حيث إنه يقوّض جميع أسس التفاوض أو التفاهات الفلسطينية السابقة مع إسرائيل، وبالتالي يفقد أي مسار سياسي أي قيمة أو مسوّغ، ما يؤدي إلى تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية ودورها الحقيقي، واقتصار دورها على إدارة محلية مدنية لبعض مناطق الضفة الغربية تحت السيادة والإشراف الإسرائيلي وبما لا يزيد على ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية ولتجمّعات سكانية معزولة تصل ما بين ١٥٠ - ٢٥٠ تجمع معزول، (انظر الخرائط رقم ١).

ولا يعني دخول "صفقة القرن" حيز التنفيذ بدءاً من الأجزاء المتعلقة بمصالح إسرائيل بضمّ أجزاء كبيرة من الضفة الغربية أن ذلك سيؤدي إلى الاعتراف بقيام دولة فلسطينية؛ حيث يشترط الأمريكيون تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لتفاصيل "صفقة القرن" حتى يدفعوا إسرائيل للاعتراف بكيان سياسي للفلسطينيين فيما تبقى من معازل، وقد وضع نتنياهو عشرة شروط لاستئناف أي مسار دبلوماسي يفضي إلى إقامة كيان سياسي للفلسطينيين حسب "خطة السلام الأمريكية" منها: اعتراف الفلسطينيين بالسيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة غرب نهر الأردن، والحفاظ على القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمة أبدية لإسرائيل، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين، وعدم إزالة أي مستوطنات إسرائيلية، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في مساحات واسعة من الضفة الغربية^٩.

ويُجمّع الفلسطينيون على رفض "صفقة القرن" ويعتبرونها تصفيةً لقضيتهم وإنهاءً لحقوقهم المشروعة، وتمارس إسرائيل ضغوطاً على السلطة الوطنية الفلسطينية لتلين موقفها تجاه "صفقة القرن" وخطواتها، ولتقليل ردود الأفعال المحتملة عليها، وكان آخرها اتخاذ إجراءات تُفاقم أزمة رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية بوقف تحويلات ضريبية مستحقة للسلطة.

ويفتح قيام إسرائيل بتنفيذ خطوة الضمّ المجال لها مستقبلاً لتنفيذ مخططات أكثر خطورة كضمّ الضفة الغربية

⁹ "Netanyahu: The Palestinians have to concede, not Israel", Israel Hayom, 28/5/2020, accessed on 6/6/2020, at: <https://bit.ly/3h1QIQU>

بشكل كامل لإسرائيل وترحيل المواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية أو إلحاقهم مدنياً بالأردن على المدى البعيد، سعياً من إسرائيل لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية وتصفية القضية الفلسطينية بروقتها.

(٢) أردنياً

تصادف خطوة الضمّ الإسرائيليّة أزمة تراجع العلاقات الأردنيّة-الإسرائيلية إلى مستويات متدنّية، عبّر عنها عدم تجديد ملحقّي الباقورة والغمر وفرض السيادة الأردنيّة عليهما، وأنّ اندلاع الخلاف الإسرائيلي مع الأردن حول الضمّ لن يكون بسبب الحدود فقط؛ حيث إن المادة الثالثة من "معاهدة السلام الأردنيّة-الإسرائيلية" اعتبرت نهر الأردن والبحر الميت جزءاً من الحدود الدولية بينهما، إلا أنّها نصّت على أن ترسيم الحدود يجب أن لا يمس "بوضع أي أراضٍ وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي عام ١٩٦٧"، كما نصّت المادة الثانية من المعاهدة على "أنّ تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرف الآخر ينبغي ألا يسمح بها"؛^{١٠} ويعتبر الأردن انتهاء حل الدولتين والإخلال بالوضع القائم في الضفة الغربية تهديداً للأردن ومصالحه العليا، وأبرز ما يتمثل به ذلك خطر تنفيذ مخططات التهجير للمواطنين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، وبالتالي اعتبار الأردن الوطن البديل لهم لإنهاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة والعودة إلى ديارهم وأراضيهم.

وتعدّ خطوة الضمّ ضربة للسياسة الأردنيّة تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد قامت المقاربة الأردنيّة تجاهها على أساس تحقيق سلام عادل وشامل، وإنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعودة اللاجئين والنازحين، وحماية المصالح الأردنيّة العليا.

ومن الناحية الاستراتيجية فإنّ ضمّ غور الأردن والاستغلال الكامل له من قبل إسرائيل يعني بالضرورة تعزيز القدرات الإسرائيليّة، وخاصة على السفوح الجبلية المحاذية للأردن، حيث سبق أن كانت المرتفعات الأردنيّة المقابلة مطمعاً للاستراتيجية الصهيونيّة للسيطرة عليها في معركة الكرامة عام ١٩٦٨، ويعتبر الأردن زيادة التواجد الإسرائيلي في الغور والبحر الميت تهديداً استراتيجياً وأمنياً له، ويهدد حقوقه الاقتصادية في المنطقة في ظل سياسة إسرائيلية توسعية اعتادت على التخلّي عن التزاماتها وانتهاك سيادة الدول المحيطة، بما فيها الأردن، مرات عدة سابقاً. ومن شأنه كذلك أن يحرم الأردن من التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع المناطق الفلسطينية، ومن استخدام أي معابر أو تواصل جغرافي مباشر بينهما.

(٣) إسرائيلياً

يرى نتنياهو خطوة الضمّ فرصة توسعية تاريخية لإسرائيل لتحقيق ما يعتبره "حق تاريخي" لليهود في أراضي الضفة الغربية، حيث اعتمدت إسرائيل إطلاق مصطلح "محافظة يهودا والسامرة" رسمياً عليها. وتعمل إسرائيل على جرّ الفلسطينيين إلى مزيد من التنازلات بوضع أسس وشروط جديدة لاستئناف أي مفاوضات مستقبلاً مع

^{١٠} "معاهدة السلام بين المملكة الأردنيّة الهاشميّة ودولة إسرائيل"، المادّتان ٢ و ٣، الجريدة الرسميّة الأردنيّة، العدد ٤٠٠١، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

الفلسطينيين، كتجاوز التفاوض حول خطوط الرابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ إلى خطوط جديدة تقضم أكثر من ٣٠٪ - ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية حسب "خطة السلام الأمريكية" لصالح إسرائيل (المناطق الخاضعة للضم).

وتريد إسرائيل بهذه الخطوة تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية من خلال زيادة العمق الاستراتيجي وزيادة إمكانية التوسع الاستيطاني، واستغلال أراضي الأغوار والبحر الميت بالاستثمارات الزراعية والسياحية والصناعية ومشاريع البنية التحتية من مياه وطاقة ومواصلات، وتشديد مطار ضخم خاصة وأنها تعاني من انحسار معظم التجمعات الصناعية والمرافق الاقتصادية والحيوية في الشريط الساحلي الضيق بين الضفة الغربية والبحر المتوسط، وما يشكّله ذلك من تحدٍ استراتيجي لديمومة الحياة والإنتاج في ظل ما يحيط بها من مخاطر وتهديدات، كما يتطلب الاستغلال للمنطقة (الشريط الساحلي) زيادة التواجد العسكري فيه لمواجهة التحديات الأمنية المختلفة.

وفي المقابل تعارض بعض الأحزاب الإسرائيلية وعدد من الشخصيات الإسرائيلية خطة الضم لما لها من تداعيات سلبية على إسرائيل؛ حيث يضعف هذا التوجه موقف إسرائيل الدولي ويضرّ بعلاقاتها مع العديد من دول العالم، ويؤثر على صورتها كدولة "ديموقراطية" ويبرزها كنظام فصل عنصري "أبارتايد"، ويهدد معاهدات السلام ويقوّض السلم الإقليمي، ويضعف مساعيها للتطبيع مع العالم العربي والاندماج في المنطقة. كما يؤدي عملياً إلى انتهاء المسار السياسي لتسوية القضية الفلسطينية، ويوحّد الموقف الفلسطيني المناهض لإسرائيل مما يزيد المخاطر الأمنية عليها، وينذر بارتفاع وتيرة المقاومة الشعبية والمدنية بل والمسلحة داخل فلسطين، ويزيد التهديدات المستقبلية الاستراتيجية للكيان الإسرائيلي من الخارج، وهذا الذي يحذر منه العديد من المسؤولين والقادة الأمنيين الإسرائيليين السابقين.

كما أن هذه السياسة قد تضعف العلاقات الإسرائيلية مع الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الذي يعارض ضمّها لهذه المناطق بهذه الطريقة؛ حيث قامت العلاقات الإسرائيلية- الأمريكية تاريخياً على أساس دعم كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل، ما يعني تنامي المعارضة لسياسات هذه الحكومة الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة فيما يخص التعامل مع عملية السلام.

ورغم أن خطوة الضمّ والمصادرة تخالف القانون الدولي وقد تهدد القادة الإسرائيليين بالوقوف أمام المحكمة الجنائية الدولية، حيث أكدت المحكمة مؤخراً اختصاصها في التحقيق بجرائم حرب في فلسطين^{١١}، ورغم ما يشكّله ذلك من خطورة على القادة الإسرائيليين إلا أنّ إسرائيل لا تعطي ذلك اعتباراً كبيراً، مستندةً إلى الدعم الأمريكي الذي تحظى به، وإلى سياسات الإدارة الأمريكية المقوّضة للمنظمات الدولية في عهد الرئيس دونالد ترامب.

^{١١} "مدعية المحكمة الجنائية الدولية تعلن عزمها فتح تحقيق رسمي في "جرائم حرب أرتكبت" في فلسطين"، أخبار الأمم المتحدة،

٢٠١٩/١٢/٢١، شوهد في ١١/٦/٢٠٢٠، في: <https://bit.ly/2A8Hxxi>

خامساً: دلالات الضم

ثمة دلالات عدّة تجملها سياسات الضمّ للأراضي الفلسطينية الواردة في "صفقة القرن" والمتوقع تنفيذها من قبل الحكومة الإسرائيلية وأهمها:

- (١) أنّ إسرائيل ماضية بمشروعها الصهيوني الاستعماري القديم المعلن في المنطقة منذ نهاية القرن التاسع عشر.
- (٢) أنّها تسعى لتصفية القضية الفلسطينية وبشكل أحادي، ولا تسعى لأيّ تسوية سياسية أو بناء سلام بينها وبين الشعب الفلسطيني، ما يؤكد أنّها لم تكن جادّة في مسار عملية السلام منذ انطلاقتها عام ١٩٧٨.
- (٣) أنّ إسرائيل تسعى فقط للاستفادة من المفاوضات لكسب الوقت لتغيير الحقائق على الأرض بغض النظر عن الاتفاقات الموقعة والقوانين الدولية.
- (٤) يشكّل انحياز معظم الطيف السياسي الإسرائيلي إلى السياسات اليمينيّة المتطرفة تحوّلاً في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين واليمين المتطرف، ما يشكّل تهديداً للأمن القومي العربي، والدول المحيطة، وعلى السلم والأمن في المنطقة، في ظلّ الفكر الذي تحمله هذه التيارات الصهيونية المتطرفة والإرهابية.
- (٥) أنّ التقارب الإسرائيلي مع بعض الأنظمة العربية ودعوات التطبيع خلال الأعوام الخمسة السابقة (٢٠١٦-٢٠٢٠) لم تدفع إسرائيل نحو السلام، بل نحو مزيدٍ من السياسات المتطرفة، وانتهاك الحقوق الفلسطينية، وتهديد الأمن القومي العربي، ولذلك أصبحت تنازلات بلا مقابل خلافاً لما يزعم أصحابها.
- (٦) تدل هذه الخطوات الإسرائيلية على استخفافها بالمجتمع الدولي والعالم العربي وعدم اعتبارها لأيّ مصلحة للشعب الفلسطيني أو للسلطة الفلسطينية أو للنخبة التي تقودها.
- (٧) تشعر إسرائيل بأمن وارتياح وهي تقوم بهذه الخطوات في ضمّ الأراضي الفلسطينية ومصادرتها حتى لو كانت تخالف أي قانون دولي أو أي اتفاق موقّع مع الفلسطينيين والعرب، وتشعر أنّها آمنة من أي عقاب، وتقلل من شأن ردود الفعل المتوقعة وتقنع الأميركيين وبعض الدول الكبرى بذلك، وبأنّ ما تقوم به سيصبح هو الأمر الواقع وأنّ العرب سيرضخون في النهاية.
- (٨) وتدلل خطوة الضمّ على فشل مسارات التسوية السلمية في ردع إسرائيل عن تنفيذ مخططاتها الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية بشكل أحادي فضلاً عن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

سادساً: التوصيات

(١) فلسطينياً

يستدعي مخطط الضم وتداعياته الخطيرة على القضية الفلسطينية مراجعة شاملة لاستراتيجيات وأولويات العمل الوطني الفلسطيني، ويدفع إلى إنهاء الانقسام، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإلى بناء استراتيجية موحدة لمواجهة المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، بما ينسجم مع العهود والمواثيق الدولية والتي تضمن "حق تقرير المصير" و "حق الدفاع عن النفس" بوسائل المشروعة.

كما أن رفع مستوى رد الفعل الشعبي الفلسطيني وصولاً إلى مواجهة شاملة مع الاحتلال الإسرائيلي - خلافاً لردّة الفعل الضعيفة على إعلان السيادة لإسرائيلية على القدس - قد يدفع إسرائيل إلى التراجع عن مخططاتها الساعية لتصفية القضية الفلسطينية بشكل أحادي بسبب ارتفاع كلفة ذلك عليها.

وإن مواجهة خطة الضمّ تتطلب تحشيد مواقف الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي باتجاه رفض هذه الخطة، مع أهمية التنسيق العالي مع الأردن، حيث يستهدفه هذا المخطط كما يستهدف فلسطين، وتفعيل الحراك الدبلوماسي والقانوني في المحافل الدولية المختلفة.

(٢) أردنياً

كما يستدعي مخطط الضمّ العمل بشكل مشترك بين الجانبين الأردني والفلسطيني على كافة المستويات لمواجهة هذه الخطة وحماية المصالح الوطنية العليا لكلا الطرفين التي تهددها خطة الضمّ، وإعادة تعريف النظرة الاستراتيجية الأردنية لإسرائيل كخطر وجودي على الأردن وليس كشريك في السلام، حيث لم تفِ معظم التزاماتها تجاه ذلك على جميع المستويات بما فيها خرق معاهدة السلام الموقعة عام ١٩٩٤. وتعتمد قوة الموقف الأردني على تقوية جبهته الداخلية وتقوية عناصر منعتها من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية. وبما أن هذه الخطوة تنتهك بشكل جسيم معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، وتضرب بجميع الاتفاقات والمعاهدات عرض الحائط، وتنتهي عملياً عملية السلام، وتحدد المصالح الأردنية العليا، فإن ذلك يستدعي إعادة تقييم شاملة لسياسة الأردن تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، بما يحقق حماية مصالح الأردن وكيانته السياسية وهويته الوطنية وأمنه الخارجي واستقراره الداخلي وتوازنه الديموغرافي، ويدعم صمود الفلسطينيين على أرضهم حتى يحصلوا على حقوقهم المشروعة كاملة.

(٣) عربياً وإسلامياً

يحتاج الموقف الفلسطيني والأردني الراض لخطة الضمّ دعماً وإسناداً عربياً وإسلامياً لمواجهة الضغوط عليهما بسبب رفضهما لهذه الخطة، مع ما يسانده من وقف كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل، وتعليق أي علاقات دبلوماسية أو أمنية أو اقتصادية علنية أو سرية، وإعادة النظر بالمعاهدات والاتفاقيات معها، والمساهمة الجادة في توحيد الصفّ الفلسطيني وإنهاء انقسامه، وتفعيل الدور الشعبي العربي والإسلامي البرلماني والحزبي والنقابي والأهلي، ليساند المواقف الراضة التي تواجه إسرائيل في كافة الاتجاهات وعلى كافة المستويات.

(٤) دولياً

إنّ مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة معيّنان بتبني قرارات أساسية برفض هذه الخطة الإسرائيلية، وتشجيع دول أوروبية وإفريقية ولاتينية وآسيوية على الضغط على إسرائيل للتراجع النهائي عن هذه الخطة والانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، لما يشكّله ذلك من حفظ للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي على حدّ السواء.